

الوقف وأهميته في تغيير الحكم الشرعي

الدكتور: جايد زيدان مخلف

الوقف: «عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله»^(١).

وله حالتان : (الأولى) معرفة ما يوقف عليه وما يبدأ به ، و(الثانية) كيف يوقف وكيف يبدأ ، وهذه تتعلق بالقراءات.^(٢)

وقد ورد عن علي بن أبي طالب عليه السلام قوله: «الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف»^(٣) ، أو: «الترتيل حفظ الوقوف وبيان الحروف»^(٤).

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: «لقد عشنا بُرْهَةً من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي ﷺ فتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»، وقد: «اشتراط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء»^(٥).

(١) النشر: (١/٢٤٠).

(٢) النشر: (١/٢٢٤).

(٣) النشر: (١/٢٢٥).

(٤) الأصوات عند علماء التجويد: (١٤) حاشية: (١).

(٥) النشر: (١/٢٢٥).

وأهم العلوم التي تشترك في تحديد مواطن الوقف؛ النحو والقراءات والتفسير والأخبار واللغة والفقه. قال ابن مجاهد: «لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم بالقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وقال غيره: يحتاج صاحب العلم التمام إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن»^(١).

لذلك كان ابن الجزري يقول: «وأن يحصل - المقرئ - جانباً من النحو والصرف بحيث أن يوجه ما يقع له من القراءات، وهذا أهم ما يحتاج إليه، وألا يخطيء في كثير مما يقع في وقف حمزة^(٢) والإمالة، ونحو ذلك من الوقف والابتداء، وما أحسن قول الإمام أبي الحسن الحصري:

لَقَدْ يَدَّعِي عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ مَعْشَرٌ وَيَاعَهُمْ فِي النُّحُوِّ أَقْصَرُ مِنْ شَيْبَرٍ
فَإِنْ قِيلَ مَا إِعْرَابُ هَذَا وَوَجْهَهُ رَأَيْتَ طَوِيلَ الْبَاعِ يَقْصُرُ عَنْ فَتْرٍ^(٣)

والوقف؛ قد يكون تاماً على تفسير أو إعراب، ويكون غير تام على آخر.. وقد يكون تاماً على قراءة وغير تام على أخرى^(٤)، وكما يتفاضل التمام يتفاضل الوقف الكافي والوقف الحسن^(٥).

والتام: الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به.

والكافي: منقطع في اللفظ متعلق في المعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

(١) القطع: (٩٤)، وينظر الإتيان: (٨٧/١).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات: (٤٠/١)، وفيه: إن حمزة أصله أن يسهل كل همزة متوسطة، أو متطرفة في وقفه، فإذا أوقف على (انبتهم ونبتهم) أبدل من الهمزة ياء للكسرة التي قبلها، وفي (٢٣٢-٢٣٣): ((ويقف على لام المعرفة إذا كان بعدها همزة، وقفة خفيفة نحو (الأولى والآخرة)، وشبهه حديث وقع ولم يفعل ذلك الباقون))، وفي (٢٣٤/١): ((قرأ حمزة بوقفة خفيفة على الياء من (شيء) حيث وقع وعلى أي حال من الإعراب، يقف ثم يهزم)).

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: (٤).

(٤) النشر: (٢٢٧/١)، وينظر الإتيان: (٨٧/١).

(٥) ينظر النشر: (٢٢٨/١)، والإتيان: (٨٧/١).

والحسن: يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه من جهة اللفظ والمعنى.
والقبيح: الذي لا يفهم منه المراد، بل قد يحرف المعنى ويغيره عن موضعه^(١).

وباب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل.

وهناك وقوف في التمام اختلف فيها العلماء. ونتيجة اختلافهم في تحديد موطن الوقف اختلف فهم النص، وكذا اختلف الحكم الشرعي للآيات التي تخص الأحكام. وهذا الاختلاف لم يكن من قبيل الهوى، بل هو نتيجة الاجتهاد الذي له مسوغ من الشرع.

من ذلك اختلافهم في معرفة الراسخين في العلم للمتشابه من القرآن.

والآية: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ آل عمران/٤٧.

الوقف على قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾، تام على قول مَنْ زَعَمَ أَنَّ الراسخين لا يعلمون تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين، وفي قراءة عبد الله بن مسعود تصديق لذلك: ﴿ويقول الراسخون في العلم آمنا به﴾. ومن قال: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله لا يكون الوقف تاماً إلا على قوله: ﴿والراسخون في العلم﴾. لأن (الراسخين) في هذا عطف على لفظ الجلالة. في حين يكون (الراسخون) في الأول ابتداء كلام جديد، فهم مستأنفون وخبر المبتدأ قوله تعالى: ﴿يقولون آمنا به﴾، وقد وردت الروايات بتأييد الرأيين.^(٢)

ومنها: (قبول شهادة القاذف التائب أو ردها):

والآية في ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثُمَّ لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ إلا الذين تابوا من

(١) ينظر الإقناع: (٨٤/١) وما بعدها.

(٢) ينظر إيضاح الوقف: (٥٦٥-٥٦٦)، والقطع: (٢١٢-٢١٥)، والمكفي: (١٤٠-١٤١).

بعد ذلك وأصلحوا فإنَّ الله غفور رحيم ﴿النور/٤، ١٥﴾.

التمام في هذه يُعرَفُ من جهةِ الفقه، فمن قال: القاذفُ لا تقبل شهادته وإن تاب كان وقفه على قوله تعالى: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً﴾، وهذا القول مروى عن ابن عباس، وقال شريح وسعيد بن جبير والحسن والنخعي والثوري: إنَّ حدَّ لا تقبل شهادته وتوبته بينه وبين ربه.

ومن قال تقبل شهادته إن تاب فالتمام عنده: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾، وممن قال تقبل شهادته إذا تاب، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قول عطاء ومجاهد وطاووس والشعبي والزهري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد. واحتج الشافعي على أصحاب القول الأول؛ بأنهم يقبلون شهادته إذا تاب قبل أن يُحد، فينبغي إذا حدَّ أن يكون ذلك أولى؛ لأن الحدود كفارات للذنوب، وهم يقبلون شهادة المحدث في الزنا وشرب الخمر والمسكر إذا تاب، وكذا الزنديق والمشرک، وقد قال سبحانه: ﴿إلا الذين تابوا﴾، وهو راجع في اللغة إلى كُلِّ ما تقدم ذكره إلا أن يأتي خبر يدل على الخصوص، وهذا هو الاختيار.^(١)

ومنها (اختلافهم في القصاص بالجرحات وفيما دون النفس):

والآية في ذلك قوله تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص﴾ [المائدة/٤٥]، فمن قرأ في جميعها بالنصيب يكون وقف التمام عنده على قوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾. ومن قرأ بالرفع في: ﴿والعين بالعين﴾^(٢)، فالوقف عنده: ﴿أن النفس بالنفس﴾، وما بعده مستأنف.

فعلى هذه القراءة: ﴿والعين بالعين﴾ ابتداء حكم في المسلمين، ويجعل ما كتب عليهم

(١) ينظر القطع: (٥٠٥-٥٠٦)، والمكفی: (٢٦٢-٢٦٣).

(٢) السبعة: (٢٤٤)، وفيه: قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن عامر: ﴿أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن﴾ ينصبون ذلك ويرفعون (والجروح) وقرأ عاصم ونافع وحمزة: بنصب ذلك كله: وروى الواقدي عن نافع (والجروح) رفعاً. وقرأ الكسائي: (أن النفس بالنفس) نصباً، ورفع ما بعد ذلك.

في التوراة (أن النفس بالنفس)، ويوجب القصاص في العيون وما بعدها بين المسلمين بموجب الآية، وممن كان يرى أن القصاص من العين علي بن أبي طالب ؑ وهو قول الشعبي ومسروق والنخعي وابن سيرين والزهري والحسن ومالك والثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق، كما روى الحكم عن يحيى بن جعدة: «أن أعرابيا قدم بحلوبة إلى المدينة فساومه مولى لعثمان ابن عفان ؓ، فنازعه فلطمه ففقأ عينه، فقال له عثمان ؓ: هل لك أن أضعف لك الدية وتغفو عنه، فأبى، فرفعهما إلى علي بن أبي طالب ؓ، فدعا بمرأة فأحماها، ثم وضع القطن على عينه الأخرى، ثم أخذ المرأة بكلبتين فأدناها من عينه، حتى سال إنسان عينه»^(١).

ويؤيد هذا ما ذكره الحنفية في باب القصاص فيما دون النفس؛ في كل ما أمكن فيه المماثلة وجب القصاص وإلا فلا. قال: «ومن ضرب عين رجل فقلعها لا قصاص عليه؛ لامتناع المماثلة في القلع، وإن كانت قائمة فذهب ضوءها فعليه القصاص لا مكان المماثلة... تحمى له المرأة، ويجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها»^(٢).

ويمكن أن نعد من ذلك موطن التطليقة الثالثة من قوله تعالى: «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا إن ظنا أن يقيما حدود الله تلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون» البقرة/٢٢٩-٢٣٠.

المعهود في الشريعة أن عدد التطليقات ثلاث، وفي نص هذه الآية: «الطلاق مرتان»، فلو وقف واقف على هذا الموضع، وفصله عما بعده من غير تقدير أو رجوع إلى كتب إعراب

(١) ينظر القطع: (٩٦-٩٧).

(٢) الهداية: (١٦٥/٤).

القرآن، أو تفسيره، أو كتب الوقف والابتداء فيه، وحكم بأن الطلاق في مرتين لغير حكم الشرع في عدد التطبيقات. وحجته في ذلك أنها جملة تامة المعنى من مبتدأ وخبر. في حين أن كتب الوقف والابتداء لا تذكر تماماً الوقف إلا على قوله تعالى: ﴿لقوم يعلمون﴾ رأس الآية (٢٣٠).^(١)

وكتب إعراب القرآن تذكر: ﴿الطلاق مرتان﴾ مبتدأ وخبر، وهذا الكلام فيه اتساع، وتقديره: الطلاق في مرتين، والطلاق في معنى التطبيق، وقيل تقديره: الطلاق الرجعي مرتان: ﴿فإمساك بمعروف﴾ مبتدأ وخبره محذوف وتقديره: فعلية إمساك بمعروف، ومثله: ﴿أو تسريح بإحسان﴾.^(٢)

لذا لا يحسن الوقف إلا على قوله: ﴿بإحسان﴾ وهو وقف كاف عند الداني.^(٣) وحسن عند ابن الأنباري^(٤)، وعند أبي جعفر النحاس^(٥).

ويستفاد موقع التطبيق الثالثة إما من قوله تعالى: ﴿تسريح بإحسان﴾، أو من قوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾، على خلاف بين العلماء. والثاني أرجح والله أعلم؛ لأن التطبيقين الأوليين رجعيتان، ويمكنه في التطبيق الثانية أن يتركها دون مراجعة حتى تبين منه، والتطبيق الثالثة بائنة لا رجعة فيها^(٦).

هذا مما يسوغ فيه الخلاف؛ لوجود الأدلة التي تزيد كل فريق فيما ذهب إليه. ولكن الذي يحذر منه العلماء، ويستبشعونه هو الوقف القبيح الذي يناقض أحكام الشريعة، ويؤدي إلى بطلانها. أما الذي لا يؤدي إلى هذا فهو غير مكروه.

(١) ينظر القطع: (١٨٩).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: (١٥٧/١).

(٣) المكفى: (١٣٥).

(٤) إيضاح الوقف: (٥٣١).

(٥) القطع: (١٨٩).

(٦) ينظر أحكام القرآن: (٣٨٦-٣٨٧)، والكشاف: (٣٦٦-٣٦٧)، والفتوحات الإلهية: (١٨٣/١-١٨٤).

وقد كره جماعة الوقف على مثل قوله تعالى: ﴿وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين﴾ [الأنعام/٢٩]، ومثله: ﴿إنكم إذا مثلهم﴾ [النساء/١٤٠]، و﴿إنكم لسارقون﴾ [يوسف/١٧٠]، و﴿فإن مصيركم إلى النار﴾ [إبراهيم/٣٠]، و﴿ولن تفلحوا إذا أبدا﴾ [الكهف/٢٠]، وما شابه ذلك.

قال ابن الأنباري بعد أن ذكر الآية الأولى: «(وقوم لا معرفة لهم بالعربية يكرهون الوقف على هذا لسماجته في اللفظ، ولا أعلم في هذا شيئاً يوجب كراهة الوقف عليه؛ لأنه حكاية عن الكفرة، فالذي يقف عليه غير ملزم؛ لأنه لم يقل شيئاً يعتقده، إنما حكاية عن غيره)»^(١).

وقال أبو جعفر النحاس معقّباً على الآية نفسها: «(وبعض من يجهل اللغة وليس له نظر يكره الوقف على مثل هذا لأنه يستبشعه، وذلك جهل منه، لأن الواقف على هذا غير معتقد له، وإنما خبر به عن غيره)»^(٢).

وقال الداني بعد أن ذكر أمثلة عديدة منها بعض ما قدمناه: «(وجماعة ممن لا معرفة لهم ينكرون الوقف على هذا وشبهه ...؛ لسماجته في اللفظ، وليس كما ظنوا؛ لأن ذلك حكاية حكاها الله عز وجل عن قائلها، ووعيد ألحقه بالكفار، فالوقف والوصل في ذلك سواء)»^(٣).

أما الوقف الذي ورد منه التحذير واستقبحة العلماء ما غير المفهوم، وهذا مكروه حتى في الخطاب الجاري بين الناس؛ فقد أنكر النبي ﷺ على الرجل الذي خطب فقال: «(من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما)»، ولم يسأله عن نيته ولا ما أراد؛ وذلك لأنه سوى بين حاله من أطاع ومن عصى، بل كان عليه أن يقف عند قوله «(فقد رشد)» ثم يستأنف الكلام، فيقول «(ومن يعصهما فقد غوى)». أو أن يصل الكلام ببعضه ببعض ويقف عند آخر العبارة»^(٤).

(١) إيضاح الوقف: (٦٣١).

(٢) القطع: (٣٠٣-٣٠٤).

(٣) المكثف: (١٧١).

(٤) ينظر القطع: (٨٨)، والكشف عن وجوه القراءات: (١٨/١).

وأنكر النبي ﷺ على من قال: «ما شاء الله وشئت»، ولم يسأله عن نيته، وذلك لأنه بظاهر هذا النص سوى بين مشيئة الله ومشيئة رسوله، بل كان عليه أن يقول: «ما شاء الله ثم ما شئت»؛ لأن مشيئة الرسول صلى الله عليه وسلم تأتي بعد مشيئة الله، لذا يروى أنه قال له: (بئسما قلت يا أبا العرب، أجعلتني لله ندا؟) ثم أرشده إلى ما يقول، وكذا القاطع على ما لا يجب أن يقف عليه، وإن كان نيته غيره، فإنه يكره ذلك كله.

وقد كره إبراهيم النخعي أن يقال: لا الحمد لله، ولم يكره: نعم الحمد لله.

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنه قال رجل معه ناقة: «أتبيعها بكذا؟» فقال: لا عافاك الله، فقال: لا تقل هكذا، بل قل: لا وعافاك الله، فأنكر عليه لفظه، ولم يسأل عن نيته؛ وذلك لأن ظاهر الكلام الأول دعاء عليه، والثاني دعاء له.^(١)

وكثيراً ما ننع بمثل هذا في حياتنا اليومية، فإذا دعا أحدهنا صاحبه إلى أمرٍ ما، وأراد المدعو الاعتذار أجاب بقوله: لا أشكرك، أو لا غفر الله لك، أو لا عافاك الله ... وهكذا ولو وضع القائل (واو) الاستئناف بين أداة الجواب (لا) وجملة الدعاء المستأنفة؛ لتغير المعنى، وكان مقبولاً، ولتطابق المعنى والمبنى، وإن قصد المتكلم بالأول الدعاء له لا عليه.

فإن كان هذا مستكرهاً في الكلام الجاري بين الناس، فما ظننا إن كان ذلك في كتاب الله، لذا كان الوقف القبيح قد نال اهتمام العلماء، فنبهوا إليه. وحذروا منه، وأشد ما يكون قبحاً إن كان ذلك في العقيدة.

وأساس العقيدة الإسلامية التوحيد الخالص لله سبحانه، وتتنزهه عن كل ما لا يليق به، مع إثبات صفاته التي تليق به التي اثبتتها لنفسه دون تشبيه أو تعطيل: «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» [الشورى/١١]، فلو أن قارئاً قرأ: «إن الله هو المسيح ابن مريم»، وركز عليها، وقصدها بعد أن اقتطعها من موضعها لكان بهذا خارجاً من الملة؛ وذلك لأن هذا هو قول الذين كفروا حكاها الله إخباراً عنهم، وكان القارئ بهذا قد وقف على

(١) ينظر القطع: (٩٢-٩٣).

العامل دون معموله، ولا يجوز هذا في الوقف والابتداء، والآية بتمامها: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعاً والله ملك السموات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير﴾ [المائدة: ١٧].

ولا يحسن الوقف في هذه الآية إلا على قوله: ﴿ومن في الأرض جميعاً﴾^(١)، والتمام عند أبي جعفر النحاس عند قوله تعالى: ﴿والله على كل شيء قدير﴾^(٢)، وهذه الآية جاءت مسبوقة بآيات أخذ الميثاق منهم حيث قال تعالى: ﴿ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكروا به..﴾ [المائدة: ١٤].

قال الزمخشري: «وأراد بعطف: ﴿من في الأرض جميعاً﴾، على المسيح وأمه أنهما من جنسهم لا تفاوت بينهما وبينهم في البشرية: ﴿يخلق ما يشاء﴾ أي يخلق من ذكر وأنثى، ويخلق من أنثى من غير ذلك كما خلق عيسى، ويخلق من غير ذكر وأنثى كما خلق آدم...»^(٣).

ومثل ذلك: «عزير ابن الله» و «المسيح ابن الله»، هذه أقوال اليهود والنصارى حكاهما الله على ألسنتهم وردّها عليهم والآية بتمامها: ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون﴾ [التوبة: ٣٠]، ووقف التمام في هذه الآية لا يكون إلا على قوله: ﴿من قبل﴾ عند نافع وعند غيره لا يتم الوقف إلا على: ﴿أنى يؤفكون﴾^(٤).

ومثل ذلك في الصفات: ﴿يد الله مغلولة﴾، هذا قول اليهود الذي حكاه الله عنهم وردّه عليهم ولعنهم بسببه حيث قال: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا

(١) ينظر إيضاح الوقف: (٦١٣).

(٢) ينظر القطع: (٢٨٣).

(٣) الكشف: (٦٠١/١-٦٠٢).

(٤) ينظر القطع: (٣٦١).

بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء» [المائدة/٦٤]، يحسن الوقف على: «كيف يشاء»^(١)، ولا يتم إلا على قوله: «والله لا يحب المفسدين»^(٢)، والأمثلة على ذلك متوافرة وكثيرة.^(٣)

ومن القبيح أيضاً ما يكون فيه تغيير حكم الشرع في الحقوق التي تحقق العباد كما في آية الموارث، فلو اقتطع أحدهم قوله تعالى: «وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه»، وأشرك الأبوين مع البنت في الميراث؛ لكان ذلك تغيير لشرع الله. في حين أن الأبوين استئناف كلام جديد، وإن البنت الواحدة إذا انفردت فإنها تحوز نصف التركة لوحدها فرضاً، وللأبوين لكل واحد منهما السدس فريضة مع الفرع الموارث سواء كان ذكراً أو أنثى واحداً كان أو جمعاً.

والآية بتمامها: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين» [النساء/١١ - ١٢].

والوقوف في هذه الآية تكون على: «فريضة من الله»، وقف كاف، ومثله: «ثلثا ما ترك»، ومثله: «فلها النصف»، ومثله: «إن كان له ولد»، ومثله: «فلأمه السدس»، وفي الآية الأخرى: «فريضة من الله» «أو دين»، وقف تام في الآيتين^(٤).

ومن القبيح أيضاً ما يُغَيِّر المعنى ويسوّي بين الحالتين المتباينتين وذلك نحو: «وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم والذين كفروا وكذبوا بآياتنا..» [المائدة/٩-١٠]، ومثله: «الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات» [محمد/١-٢]، ومنه: «فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا» [آل

(١) ينظر إيضاح الوقف: (٦٤٥)، والقطع: (٢٦١).

(٢) ينظر القطع: (٢٩١).

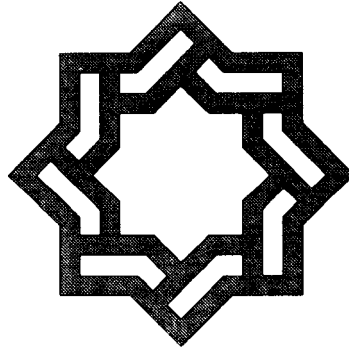
(٣) ينظر المكثف: (١١٢-١١١).

(٤) سورة النساء: (١٢-١١)، وينظر إيضاح الوقف: (٥٩٣)، والقطع: (٢٤٦)، والمكثف: (١٥٣).

عمران/١٢٠، ومنه: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم/٢٦].

قال الداني بعد أن ذكر أمثلة كثيرة منها ما تقدم: «وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى؛ لأنه متى قطع عليه دون ما يبين حقيقته ويوضح مراده لم يكن شيء أقبح منه لاستواء حال من آمن ومن كفر، ومن اهتدى ومن ضل، وفي ذلك بطلان الشريعة والخروج من الملة، فيلزم من انقطع نفسه عند ذلك، أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض، أو يقطع على آخر القصتين، أو على آخر القصة الثانية إن شاء، ومن لم يفعل ذلك فقد أثم واعتدى، وجعل واقتدى»^(١).

وذلك لأن الواقف يتمكن من تجنب هذه المواطن، ولكي لا يلبس على الناس دينهم، ويستبرئ لدينه ولنفسه، وبهذا يكون متبعاً لهدي الرسول ﷺ الذي نهى عن أن تختتم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة^(٢).



(١) المكثف: (١١٤-١١٥).

(٢) ينظر القطع: (٧٤).

صحة عنوان الكتاب

إعداد : راشد بن عامر الغفيلي

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبيَّ بعده، وبعد.

فإنَّ علماءنا من سَلَف هذه الأمة - رحمهم الله - قد خَلَفُوا لنا تراثاً ضخماً لا يُستهانُ به، يتمثَّلُ ذلك في الكم الهائل والعدد الضخم من المؤلفات والمصنَّفات في شتى العلوم والفنون. وبقي ذلك التراث حِقْبَةً من الزمن يتناقله العلماء وطلاب العلم مخطوطاً بواسطة النسخ. واليوم، وقد هيا الله تعالى - بفضلِه - أموراً ساعدتْ على وصول الكتاب إلى القارئ في أبهى حُلَّةٍ وأحسن صورة.

ولكن... وبالمقابل صَاحَبَ ذلك الإخراج السريع للكتاب أموراً ليست في صالح القارئ، ومن ذلك:

التصرُّف المتعمَّد من بعض الناشرين والمحققين !!

إمّا في عنوان الكتاب، أو في ترتيبه خلاف ما تركه عليه مؤلفه وهذا أمر يؤسف له حقاً.

ولا شكَّ أنَّ من أوليات عمل المحقق التحقق من صحة «عنوان الكتاب» كما وضعه مؤلفه، فهو أدري بكتابه وأعلم الناس به: «وصاحب البيت أدري بالذي فيه».

وحيث أنني قد اطلعتُ في مجلة «الحكمة» العدد التاسع على بحثٍ بعنوان «صحة عنوان الكتاب...»، بقلم الشريف حاتم بن عارف العوني.

وقد كان لي سَبَقُ اهتمام بهذا الموضوع، فشرعتُ في تقييد ما وقفتُ عليه مما له صلة بهذا الموضوع.

وهأنذا أوقفك - أخي القارئ - على ما وقفت عليه - آملاً أن تجد فيه - أخي المختص -

بغيتك. والله الموفق.

أولاً : «معرفة علوم الحديث» للإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)

الشهير ب «مقدمة ابن الصلاح».

هذا الكتاب ذكره الباحث الشريف حاتم العوني في بحثه ، إلا أنني أزيد كلامه
إيضاحاً فأقول :

أ - هذا الكتاب سماه مؤلفه - رحمه الله - ب «معرفة علوم الحديث» في ثلاثة مواضع من كتابه الآخر «صيانة صحيح مسلم...»، وهي على التوالي (ص ٧٥ ، ٨٣ ، ٩٤)^(١) ، والباحث لم يذكر إلا موضعاً واحداً هو (ص ٧٥). ومع ذلك لم يذكره في هذا الموضع بالاسم الذي أورده الباحث. نعم ابن الصلاح - رحمه الله - ذكر في مقدمة كتابه «معرفة علوم الحديث» ما نصه: «... أن أجمع بكتاب معرفة أنواع على الحديث...». فكان الباحث - وفقه الله - استوحى العنوان الذي ذكره من كلام ابن الصلاح هذا ، ومع ذلك فقد أحال على كتابه الآخر «صيانة صحيح مسلم» وكأنه ذكره بالعنوان المذكور في بحثه. فكان الأولي به - وفقه الله - أن يكون دقيقاً في كلامه سواء في ذكر العنوان أو في الإحالة.

ب - قول الباحث في بحثه (ص ٢٥٥) ، - السطر الأخير من الأصل : «وليس في هذين الإسمين الاسم الصحيح لكتاب ابن الصلاح» أ.هـ.

أقول : العنوان الذي ظهرت به طبعة «نور الدين عتر» وهو «علوم الحديث»، هو الأقرب إلى صحة اسم الكتاب؛ وذلك من وجهين :

الأول : أن الحافظ العراقي - رحمه الله - سماه بهذا الاسم في مقدمة شرحه لكتاب ابن الصلاح حيث قال : «فإن أحسن ما صنّف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب «علوم

(١) والعجب في هذا أن صاحب كتاب «توثيق النصوص» الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر - وفقه الله - لم يذكر هذا العنوان في كتابه المذكور ، بالرغم من أن ابن الصلاح نفسه ذكره بهذا الاسم كما أشرت ، والدكتور موفق قام بتحقيق كتاب ابن الصلاح «صيانة صحيح مسلم».

الثاني : أن هذا الاسم هو كالاختصار؛ لما سماه به مؤلفه، فقد تقدم أن اسمه «معرفة علوم الحديث»، فكان المحقق حذف كلمة «معرفة» فقط، وليته لم يفعل.

ج- شَرَحَ الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) طُبِعَ باسم «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح».

وهذا تصرّف من الناشر أو من المعنى بالكتاب. وهو الذي أوقع الآخرين في اللبس.

فالشارح - رحمه الله - يقول في مقدمة شرحه (ص ١٢) من النسخة التي حققها عبد الرحمن عثمان ما نصه: «وسميته التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح».

ثانياً : «نفثات صدر المكمد، وقوة»^(١) عين الأرمذ لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» رحمه الله.

للعامة محدث الشام شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (ت ١١٨٨ هـ) رحمه الله. هذا الكتاب الضخم الذي شحنه مؤلفه - رحمه الله - بالفوائد المحررة شحناً، وهو كتاب عظيم، طارت شهرته في الآفاق، واشتهر به مؤلفه من بين سائر مؤلفاته.

هذا الكتاب طبع للمرة الأولى باسم «شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد»^(٢)، ولم يظهر الكتاب - فيما أعلم - باسمه الذي وضعه مؤلفه حتى كتابة هذه الأحرف.

يقول المؤلف - رحمه الله - في مقدمة كتابه: «... وسميته نفثات صدر المكمد، وقوة عين الأرمذ لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» أ.هـ. وذكره بهذا الاسم أيضاً كل من: ابن حميد المكي (ت ١٢٩٥ هـ) في كتابه «السحب الوابلة»^(٣) (٢/ ٨٤١)، ط. مؤسسة الرسالة.

(١) وفي مقدمة طبعة الكتاب (وقرة..) بالراء المهملة. وهذه عدلت في الطبعة الرابعة بلفظ (قوة). [المجلة].

(٢) ذكره بهذا الاسم محمد خليل المرادي في «سلك الدرر»: (٣١/٤). [المجلة].

(٣) في المطبوع لم يذكر هكذا وإنما «نفثات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند». [المجلة].

ومحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) في «الرسالة المستطرفة» (ص ٩٨)، وعبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) في كتابه «فهرس الفهارس والإثبات»^(١) (١٠٠٣/٢)، ط. دار الغرب.

ثالثاً: كتاب «المدينة النبوية» للحافظ أبي زيد عمر بن شبّة النميري البصري.

طبع باسم «تاريخ المدينة المنورة» ثم طبع بعنوان «كتاب أخبار المدينة النبوية» ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ عبد الله الدويش، رحمه الله تعالى.

وقد ذكر الحافظ الذهبي - رحمه الله - في ترجمة عمر بن شبّة في كتابه «تذكرة الحفاظ» (٥١٦/١) ما نصه: «صنف تاريخاً للبصرة، وكتاباً في أخبار المدينة...».

أما الحافظ السخاوي - رحمه الله - فقال في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٢٦٠)^(٢) ما نصه: «المدينة النبوية لعمر بن شبّة كما في ترجمته» أ.هـ. وعليه، فنشر الكتاب باسم «المدينة النبوية» أو «أخبار المدينة النبوية» هو الأقرب للصواب - والعلم عند الله تعالى.

رابعاً: «أنوار البروق في أنواء الفروق» للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المالكي الشهير بـ «القراي»^(٣) (ت ٦٨٤هـ). رحمه الله.

هذا الكتاب يعتبر من أعظم الآثار التي خلفها القراي - رحمه الله - حتى قال فيه ابن فرحون في «الديباج» (٢٣٧/١): «... الذي لم يسبق إلى مثله ولا أتى أحد بعده بشبهه».

طبع الكتاب واشتهر باسم «الفروق» أو «فروق القراي» بينما اسمه الذي سماه به مؤلفه هو «أنوار البروق...».

يقول المؤلف في مقدمة كتابه: «وسميته لذلك «أنوار البروق في أنواء الفروق» ولك أن تسميه كتاب «الأنوار» و «الأنواء» أو كتاب «الأنوار والقواعد السننية في الأسرار

(١) في المطبوع «نفحات صدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند» وهو كذا في الرسالة المستطرفة ولكن بلفظ (الصدر). [المجلة].

(٢) من الطبعة التي حققها فرانز روزنثال، وترجمة د. صالح العلي.

(٣) انظر سبب تسميته بـ «القراي» في «الديباج» لابن فرحون (٢٣٨/١).

الفقيهه» كل ذلك لك» أهـ.

ومع ذلك لم يطبع الكتاب بأيّ من هذه العناوين التي ذكرها المؤلف رحمه الله، فلماذا؟

خامساً: «توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس» للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). طبع في بيروت بعنوان: «توالي التأسيس...»^(١).

وقد ذكره باسمه الصحيح كل من :

١- السيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان»: (ص ٤٧).

٢- حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/٥٠٣).

٣- محمد بن سليمان الروداني في «صلة الخلف بموصول السلف»: (ص ٣٩٠).

سادساً: «البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان» لتاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (ت بعد الخمسمائة)، ذكره بهذا الاسم مؤلفه في مقدمة كتابه.

والداوودي في «طبقات المفسرين» (٢/٣١٢).

وطبع باسم «أسرار التكرار في القرآن».

ومن المؤسف حقاً أن من قام بإخراج الكتاب وهو محققه عبد القادر عطا هو الذي تصرّف في عنوان الكتاب، وبدل على ذلك أنه في (ص ١١) من مقدمته للكتاب وضع عنواناً جانبياً هو «تاج القراء الكرمانى وكتابه البرهان»، فدلّ على أنه على علم بالاسم الصحيح للكتاب.

وذكر أن سبب الإحجام عن إخراج - في رأيه - هو العنوان الذي اختاره مؤلفه لكتابه.

(١) انظر «توثيق النصوص» (ص ١٠٨)، وكتب حذر منها العلماء (١/٥٩).

